Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 3, 2025
Page No: 320-320
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.51

دور الإنفاق الحكومي في تنمية الصادرات الليبية خلال الفترة (1990-2017)

سمية الفيتوري*
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

The Role of Government Spending in Developing Libyan Exports During the Period (1990-2017)

Sumaya Al-Fitouri*
Department of Economics, Faculty of Economics and Commerce, Al-Asmarya Islamic University, Zliten, Libya

*Corresponding author somea.almsraty@gmail.com *المؤلف المراسل

تاريخ الاستلام: 2025-07-20 تاريخ القبول: 2025-09-06 تاريخ النشر: 2025-09-10

الملخص

هدف هذا البحث إلى فحص العلاقة بين الانفاق العام والصادرات في ليبيا خلال الفترة من (1990–2017)، وذلك بالاعتماد على نموذج التكامل المشترك *ARDL*، للتحقق من أهداف البحث. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن السلاسل الزمنية الخاصة بالصادرات كانت ساكنة عند أخذ الفرق الأول، أما السلسلة الخاصة بالإنفاق الحكومي مستقرة في جميع المستويات. كما أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الانفاق والصادرات ليست زائفة، كما بينت أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الانفاق الحكومي والصادرات، كما أن هناك استقرار في النموذج في الأجل القصير والطويل الأجل. أي أن هناك علاقة توازنية طردية طويلة بين الانفاق الحكومي والصادرات، أي أنه من أهم المؤثرات على الصادرات الليبية.

الكلمات المفتاحية: الاتفاق الحكومي، الصادرات، إختبار ديكي فولر، نموذج ARDL .

Abstract:

This study aimed to examine the relationship between public spending and exports in Libya over the period (1990-2017), by using the ARDL model, relying on the standard methods used represented by the unit root test, Dickey Fuller, the method of cointegration, and the use of a correction model Errors. One of the most important findings of the study is that the time series of exports were static when taking the first difference, while the series of government spending is stable at all levels. The study also showed that the relationship between spending and exports is not false, as it showed that there is a co-integration relationship between government spending and exports, and there is stability in the model in the short and long term. That is, there is a long positive equilibrium relationship between government spending and exports, meaning that it is one of the most important influences on Libyan exports.

Keywords: Government Spending, Exports, Dickey Fuller Test, ARDL Model.

مقدمة

يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي الموجودة في الدولة وكما يعتبر من أهم الأدوات التي تعكس مستوى التغير في بعض المتغيرات الإقتصادية وحيث أن ليبيا تعتبر من الدول النامية التي تصبو لتحقيق معدلات اقتصادية مرتفعة ومن أهم هذه المعدلات معدل الصادرات التي تمثل مدى تطور الإنتاج، وحيث أن هناك تدفقات مالية متمثلة في شكل الإنفاق، وفي نفس الوقت هناك نسب من الصادرات النفطية وغير النفطية المتفاوتة فسنحاول في هذا البحث دراسة دور الإنفاق العام في تحسين مستوى الصادرات.

مشكلة البحث

بما أن الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النفطية وتمتع بوفورات مالية كبيرة من جراء الصادرات النفطية إلا أن مستوى الصادرات الغير نفطية والنفطية لا زالت لا ترق إلى مستوى مرتفع وكذلك هناك تدفقات مالية من جانب الإنفاق غير موجه نحو التنمية، وهذا يقودنا إلى صياغة المشكلة على هيئة هذا السؤال:

هل هناك علاقة بين الإنفاق العام ونمو الصادرات الليبية؟

فرضيات البحث:

1. الفرضية البديلة: تقضي هذه الفرضية بوجود علاقة اقتصادية ذات دلالة احصائية بين مستويات الإنفاق العام وحجم الصادرات الليبية.
2. فرضية العدم: تقضي بعدم وجود علاقة اقتصادية ذات دلالة احصائية بين مستويات الإنفاق العام الصادرات الليبية.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في كونه يوضح ما مدى تأثير الإنفاق العام للدولة على صادراتها، ودراسة توجهات الإنفاق العام التنموية.

- **اهداف البحث:**

تكمن أهداف البحث في التالي:

1- إلقاء الضوء عن ماهية الإنفاق العام ومكوناته.
2- دراسة معدلات نمو الإنفاق العام الليبي.
3- دراسة معدلات نمو الصادرات الليبية.
4- دراسة نسبة مساهمة الإنفاق العام في الصادرات الليبية.

- **حدود البحث:**

البحث على دراسة دور الإنفاق العام في تنمية الصادرات في ليبيا خلال الفترة من (1990– 2017).

- **منهجية البحث:**

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي التطبيقي.

- **الدراسات السابقة:**

- دراسة (عبدالحق بذروني، 2021): هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر النفقات العامة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2017) باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي والقياسي من خلال نموذج (ARDL) لتقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل والقصير وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للنفقات العامة على التنوع الاقتصادي في الأجل الطويل.

- دراسة (يحي بن سليمان، 2018): هدفت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي عن طريق اختبار النظرية الكنزية خلال الفترة (1980–2014) ، بتحليل العلاقة بين المتغيرين باستخدام نماذج الإنحدار الذاتي ذات الفجوات المتباطئة (ARDL) وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة التكامل المشترك بين الإنفاق والنمو وكانت النتيجة سالبة في الأجل القصير.

- دراسة (سالم ذهب، صالح درز 2019): قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1980–2012) في الاقتصاد الليبي، باستخدام منهجية السببية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية مشتركة وعلاقة سببية متبادلة بين المتغيرين.

- دراسة (شرف الدين محمد، 2017): قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في ليبيا خلال الفترة (1970–2012) وتم استخدام طريقة التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي.

- دراسة (حسيبة مداني، 2017): يهدف الدراسة إلى قياس تأثير سياسة الإنفاق العام الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية منها النمو الاقتصادي باستخدام أشعة الإنحدار الذاتي خلال الفترة (1980–2014)، وتوصلت الدراسة إلى ضعف العلاقة بين الإنفاق المتغيرات الكلية باستعمال سببية وأثر إيجابي على الواردات، وأظهرت استجابة التضخم لزيادة الإنفاق في المدى القصير.

أولاً: ماهية الإنفاق العام ومكوناته:

يعرف الإنفاق العام بأنه تلك المدفوعات التي تقوم بها القطاع العام للحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيام القطاع بدوره في الإقتصاد وهو من أهم أدوات السياسة المالية الفاعلة وذات التأثير المهم عل النشاطات الإقتصادية.

1- **الإنفاق الإستهلاكي:**

وهو جزء مهم من الإنفاق العام، وهو يمثل السلع والخدمات التي توفرها الدولة للمستهلكين، في هيئة نفقات موجهة لشراء الخدمات الإستهلاكية - ولا يشمل الإعانات والتحويلات اللازمة لتسيير الجهاز الإداري الحكومي ويمثل جزء لا يستهان به من الإنفاق العام وحجمه غالباً ما يكون متزايداً مقارنة بحجم الإنفاق الإستثماري (عبد الحميد، 2018، ص256).

2- **الإنفاق الإستثماري:**

يعد الإنفاق الإستثماري من أهم عناصر الإنفاق العام المستخدمة لتحقيق التنافسية الإقتصادية وهو يتمثل في كمية الأموال التي يتم توجيهها لتطوير التحتية والصناعات التحويلية والمساهمة في إثراء القطاعات الإقتصادية الإنتاجية بما فيها من جوانب مختلفة منها قطاع السياحة والتكنولوجيا والصناعات المتطورة والأساسية، وبالتالي فإن هذا الجانب الإنفاق يساهم أيضاً في زيادة معدلات النمو وزيادة التكوين الرأسمالي الثابت والشراء أيضاً (مكيد، عموش، 2007، ص119).

ثانياً: محددات الإنفاق العام (بن وليد، الشريف، 2019، ص8-9):

1- **دور الدولة:**

يختلف حجم الإنفاق عادة في الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً وإدارياً عنه في الدول الأقل تقدما لذلك فإن دور الدولة يعتبر معامل حيوي في تحديده وينعكس كبر حجم الإنفاق العام لمدى توسع الدولة في نشاطاتها الإقتصادية حسب درجة النمو الإقتصادي لها وحسب طبيعة النظام السياسي المنبع لها ورؤيته الإستراتيجية.

2- **قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة:**

إن قدرة الدولة عل تحقيق الإيرادات يتسم بقدر كبير من المرونة فإن تحصيل الإيرادات السيادية كالضرائب والقروض، يمكن الدولة من تحديد نفقاتها العامة دون التقيد بجدور الإيرادات وقد تكون هذه الطريقة تمثل عبئ على المواطن وقد تتسبب في عدم تحقيق العدالة الإجتماعية، وبالتالي فإن الحجم الأفضل للإنفاق العام لابد أن يحقق الإستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية، وبالتالي يحقق معدلات نمو أفضل في ظل العدالة في توزيع العبئ بين الناس.

3- **مستوى النشاط الإقتصادي:**

يتأثر حجم الإنفاق العام بالظروف الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد القومي حيث أن وضع الإنفاق العام في الدول المتقدمة يتأثر بالظروف الإقتصادية المتمثلة في الرواج والكساد، بحيث تزداد النفقات في حالة الكساد لأجل إحداث الزيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول إلى العمالة الكاملة حسب طاقة الجهاز الإنتاجي، ويحدث العكس في حالة الرواج لتجنب التضخم بطبيعة الحال وتدهور قيمة النقود، أما في البلدان النامية، حيث يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن، فإنه لا يمكن زيادة النفقات العامة عن حد معين حتى لا يحصل تدهور في قيمة العملة وترتفع الأسعار.

ثالثاً: أسباب الزيادة الظاهرية والحقيقية للإنفاق العام:

ويعني بها الزيادة في الرقم الحسابي للنفقة العامة دون زيادة حقيقية لها والتي ستكون على صورة تضخم، الناجم عن ارتفاع التكلفة الخاصة بإشباع الحاجات العامة من السلع والخدمات وهي مجرد زيادة وهمية رقمية للنفقة ولا تؤدي إلى زيادة وتطوير الخدمات العامة ومن أهمها:

1- **ارتفاع المستوى العام للأسعار:**

عند ارتفاع المستوى العام للأسعار فإنه سيكون هناك انخفاض في قيمة النقود بحيث يكون صورة الزيادة في النقد لا تقابلها زيادة في السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة، ولذلك فإن زيادة النفقات لا تعكس الزيادة الحقيقية للنشاط الإقتصادي.

2- زيادة السكان:

كذلك تؤدي زيادة السكان إلى زيادة قيمة في الإنفاق ناتجة عن زيادة عدد السكان والتوسع الجغرافي لمساحة الدولة المتجهة لتلبية حاجات السكان المتزايدة دون أن يقابلها زيادة في الخدمات العامة وتحسين جودتها بل تتمركز في سد الحاجات المتزايدة كزيادة عدد الأطفال والشيوخ بمعنى زيادة أجور المتقاعدين والتعليم.

3- تغير القواعد المالية:

عندما يحدث تغيير في القواعد الفنية المالية أثناء إعداد الحسابات العامة سيؤدي ذلك إلى حدوث زيادة ظاهرية في النفقات كألقاء مخصص الإيرادات العامة لبعض المؤسسات لأجل تخفيض قيمة إيراداتها من قيمة النفقات المدخلة في الميزانية العامة، تؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة ظاهرية في الإنفاق وطول السنة المالية كذلك وتعديل وتغيير بعض النفقات أيضاً.

رابعاً: أسباب الزيادة الحقيقة في الإنفاق (محمد، 2017، ص11-15):

1. زيادة الدخل:

حدوث الزيادة في الدخل عادة ما ستؤدي إلى زيادة الإنفاق من خلال استقطاع ذلك الدخل في هيئة ضرائب، إذا أنه في حالة عدم وجود أو إحداث زيادة في الضرائب فإنه سيكون هناك زيادة في الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الإيراد العام، وبالتالي سيزداد الإنفاق والزيادة في الدخل التي ستؤدي إلى الزيادة في هيكل الطلب وستحدث زيادة أخرى في الدخل يسبب مضاعف الإنفاق.

2. تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية:

في حالة رغبة الدولة في الحصول على الإيرادات فإنها تلجأ إلى القيام بالمشروعات الإنتاجية الصناعية ذات الربحية وكذلك تقوم بمجابهة الإحتكار المتبع من قبل المشروعات الخاصة من خلال فرض ضرائب شكل أكبر وأحيانا تضطر إلى تأمم بعض المشروعات، وعادة ما يلجأ الدولة إلى التوجه نحو الصناعات الكبرى التي يكون لها تأثير على النشاط الإقتصادي كمشاريع الطريق الجسور والكهرباء، وضح الإعانات لتسجيع الإنتاجية وتطوير الصادرات للوصول للتنافسية التصديرية.

3. **أسباب إدارية:**

أحيانا تلجأ الدولة إلى التوسع في النشاطات والكوادر الإدارية من خلال زيادة عدد العمال والموظفين.

4. **أسباب سياسية:**

هناك أسباب سياسية داخلية وخارجية تؤثر في حجم الإنفاق العام من خلال ما تبدله من تغير في السياسات الداخلية الداعمة للتطوير الفكري السياسي المنفتح وفتح العلاقات السياسية الخارجية وضح إعانات وقروض ومساعدات في التعاون الدولي تؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة حقيقية في الإنفاق.

5. **أسباب اجتماعية:**

تحدث بسبب زيادة النفقات الخاصة بإحداث العدالة الإجتماعية كالقضاء على البطالة وزيادة الرواتب لتحسين مستو المعيشة، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وتوفير الخدمات السكنية.

6. **أسباب مالية:**

هذه الزيادة تنشأ بسبب اضطرار الدولة لحل الأزمات المالية المتمثلة في العجز الخاص بمستوى معين من العمالة والمحافظة على مستوى الدخل ولتغطية نفقات الدولة أثناء وجود المشاكل الإقتصادية المتأزمة.

خامساً: تطور الإنفاق العام الليبي خلال الفترة (1990– 2017):

جدول (1): تطور الإنفاق العام الليبي خلال الفترة (1990– 2017).

السنة	الإنفاق العام	الإنفاق الإستهلاك	الإنفاق التنموي	معدل النمو الإنفاق العام
1990	24.32	12.35	11.98	16.61
1991	28.38	14.91	13.47	16.69
1992	27.05	14.08	12.96	4.68-
1993	26.55	14.25	12.30	1.84-
1994	26.68	13.86	12.82	0.48
1995	22.24	13.62	8.62	16.51-
1996	25.74	14.46	11.29	15.73
1997	25.63	14.99	10.64	0.42-
1998	23.17	15.05	8.12	9.59-
1999	23.45	14.70	8.75	1.20
2000	26.52	14.27	12.24	13.09
2001	27.92	16.10	11.82	5.27
2002	30.19	16.36	13.83	8.13
2003	29.80	17.03	12.77	1.29-
2004	30.95	16.89	14.07	3.85
2005	35.84	19.30	16.54	15.7
2006	37.18	20.47	16.71	3.73
2007	13.19	21.34	17.84	64.52-
2008	40.57	22.08	18.84	207.58
2009	40.02	21.86	18.15	1.35-
2010	41.74	22.75	18.99	4.29
2011	16.20	8.83	7.37	61.18-
2012	36.36	19.83	16.52	124.44
2013	17.41	9.49	7.92	52.11-
2014	13.23	7.22	6.02	24.00-

10.20-	5.40	6.48	11.88	2015
167.42	7.17	24.5	31.77	2016
12.27	11.21	25.45	35.67	2017

الجدول رقم (1) من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بيانات الأمم المتحدة المتاحة على شبكة www.un.org :

من الملاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك انخفاض في مستوى الإنفاق العام وذلك يعود إلى استقرار مستويات أسعار النفط عند مستوى منخفض في فترة التسعينات حتى سنة 1999، وهذا يرجع إلى عدم اتجاه الدولة نحو الخطط التنموية والتجأت إلى استخدام الميزانيات السنوية القائمة على تقدير الإيرادات النفطية مما أدى إلى تراجع معدلات الإنفاق وحدث تغير في هيكل الإنفاق الاستثماري حيث بدأ في الإنخفاض في هذه الفترة لإبتعاد الدولة عن المشاريع الاستثمارية التنموية، حيث وصلت قيمة الإنفاق إلى (128.38) تم بدأت في الإنخفاض حتى وصلت (23.17) سنة 1998 م وبانخفاض معدل نمو من 1669 سنة 1991 إلى نسبة سالبة سنة 1998 بقيمة (9.59-).

كما نلاحظ من الجدول أيضاً انخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري التنموي حيث وصل سنة 1995 إلى قيمة 8.62 بعد أن كانت قيمته تصل إلى 13.47 سنة 1991 وذلك وفقاً وتبعاً لانخفاض قيمة الإنفاق العام وإبتعاده عن الاتجاه التنموي.

- بدأ الإنفاق العام في الارتفاع تدريجياً من بداية الألفينيات حيث اتخذت الدولة اتجاهاً مختلفاً بحيث أحدثت تغيرات بخصوص القطاع الخاص حيث قامت بتشجيعه نحو الدخول في النشاط الاقتصادي وتحقيق العبء على القطاع العام، وفي نفس الوقت شهدت هذه الفترة ارتفاع في أسعار النفط العالمية الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية وزيادة الإيرادات بطبيعة الحال، وكل هذا أدى إلى توجه الدولة نحو مشروعات التنمية وبالتالي انعكس هذا على نمو الإنفاق الحكومي الليبي.

وقد وصلت قيمة الإنفاق العام إلى (26.52) سنة 2000 تم بدأ في الارتفاع تدريجياً نتيجة للأسباب السابقة الذكر، وقابلته أيضاً زيادة في حجم الإنفاق الاستثماري حيث وصل سنة (2000) إلى (12.24) كما أن سنة (2008) كانت سنة الذروة بالنسبة للإنفاق العام حيث وصلت قيمته (40.57) مما انعكس ذلك على زيادة الإنفاق الاستثماري إلى (18.84) وقابلته زيادة أيضاً في الإنفاق الاستهلاكي عن ما سبقته من السنوات، كما أن معدل نمو الإنفاق العام وصل إلى مستوى كبير(207.5) ويرجع ذلك إلى سياسة التوسع في الإنفاق التنموي والاستهلاكي الناشئ عن زيادة أسعار النفط.

تم بدأ الانخفاض سنة 2009 حيث وصلت قيمته إلى (40.02) ومعدل النمو وصل بقيمة سالبة إلى (1.35-)، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الراجع إلى الأزمة المالية العالمية التي حصلت في النصف الثاني من سنة (2008)، تم عاود إلى الارتفاع سنة (2010) حيث وصلت قيمته إلى (41.74) وبمعدل نمو (4.29) وقابلة زيادة في مستوى الإنفاق الاستثماري بقيمة (18.99) ويرجع ذلك أيضاً إلى تحسين أسعار النفط كون ليبيا دولة ذات اقتصاد.

وفي سنة (2011) شهد الإنفاق العام الليبي انخفاضاً كبير من معدل (41.74) إلى (16.20) بسبب الأحداث التي شهدتها البلاد وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري معاً 8.83 و7.37 على التوالي.

أما سنة (2012) فقد شهد الإنفاق العام ارتفاعاً ملحوظاً حيث وصل إلى قيمة (36.36) وبمعدل نمو (124.44) وكذلك قابلة زيادة في مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري معاً وذلك رجع إلى الارتفاع الكبير في مستوى أسعار النفط حيث وصل سعر النفط إلى 109.4 دولاً للبرميل.

تم مع بداية سنة 2014 بدأ الانخفاض التدريجي له على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسبب الأوضاع الغير مستقرة التي لازالت تشهدها البلاد وعدم وجود رؤية واضحة لاتجاهات الإنفاق التنموية، تم بدأ في الارتفاع تدريجياً سنة (2016 و2017) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث سجل مستوى معدل الإنفاق معدل (167.42) سنة 2016.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن حجم الإنفاق العام الليبي حيث أن مستواه بدأ مرتفعاً تم انحدار نحو الهبوط تدريجياً ويرجع ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط خلال التسعينات وكذلك حيث كان مرتفعاً سنة 1991 ثم بدأ في الانخفاض حيث وصل معدل نموه في هذه السنة (4.68-%) ثم وصل مستوى الإنفاق إلى التحسن سنة (2000) حيث وصل إلى (13.09%) كمعدل نمو، ووصل معدل نموه أيضاً إلى مستوى مرتفع سنة (2008م) بقيمة 207.58% وترجع هذه المعدلات المرتفعة بسبب سياسة الإنفتاح الاقتصادي الذي اتبعها الاقتصاد الليبي ورفع الحظر أيضاً، وكذلك ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة "الألفينيات" أدت إلى زيادة معدلات الإنفاق التنموي لأجل التوسع الإنتاجي من خلال تغيير هيكلة الاقتصاد الليبي والعمل على الاتجاه نحو التنوع الاقتصادي والتوجه نحو المشاريع التنموية بعد سنة 2011 وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإحتياجات الإدارية من موظفين ومكاتب وأجور وتقنية حديثة (محمد،2017، ص12-13).

سادساً: التجارة الخارجية في ليبيا:

- مؤشر التجارة الخارجية في ليبيا.
- درجة الإنكشاف الاقتصادي.
- تشير البيانات الخاصة بالصادرات والواردات الليبية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الليبي إلى أن نسبة الإنكشاف على الخارج تعتبر جيدة وتبلغ مستويات كبيرة، كما أن الاقتصاد الليبي معتمد بشكل كبير على العالم الخارجي

كون ليبيا من البلدان النامية التي تعتمد على استيراد المستلزمات الإستهلاكية والإنتاجية من الخارج وكذلك تصديرها للنفط للحصول على الإيراد اللازمة للنفقات العامة، وبالتالي فإن درجة الإنكشاف تعود إلى محدودية القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي الذي ينعكس بزيادة حجم الواردات بعد الحجر في الإنتاج المحلي (علي، 2008، ص41).

- تطور الصادرات الليبية خلال الفترة من (1990–2017):

تعتبر الصادرات من أهم مكونات الدخل القومي ومؤشر مهم على مدى فاعلية النشاط الاقتصادي داخل الدولة، حيث تسهم الصادرات بواسطة المضاعف في زيادة الدخل، أي أنها أحد أهم مكونات الدخل القومي، ومن هنا برزت الدعوة إلى ضرورة الاتجاه نحو التضيع، وتطوير الصادرات، من أجل تحقيق أهداف التنمية في الدول النامية بشكل خاص وذلك وفقاً لمكونات داخل الدخل الوطني = الاستهلاك+ الاستثمار+ الإنفاق الحكومي+ (الصادرات– الواردات) (سعيدي، 2004)

جدول (2): هيكل الصادرات الليبية خلال الفترة (1990–2017).

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات الغير النفطية	اجمالي الصادرات	معدل نمو الصادرات
1990	3034.5	180	3214.5	-
1991	2794.2	125.5	2919.7	9.17-
1992	2634.8	2555.5	2890.3	1.006-
1993	2327.9	291	2618.9	9.39-
1994	2289	392.9	2681.9	0
1995	2681.3	422.2	3103.5	15.15
1996	3278.6	200.2	3478.8	12.09
1997	3478.7	297.8	3777.5	8.58
1998	2275.7	173.4	24449.1	547.2
1999	3128.8	218.3	3347.1	86.30-
2000	5930	230	6160	0.025
2001	6464	256	6720	9.09
2002	12937	353	13290	97.76
2003	18814	753	19567	47.23
2004	26832	1150	27982	43.006
2005	41655	1180	42835	53.08
2006	5479	1446	65125	52.03
2007	60253	1473	61726	5.219-
2008	75243	1784	77027	24.78
2009	44626	1693	46319	39.86-
2010	49850	1808	61685	33.11
2011	22789	465	32254	62.28-
2012	75355	1538	76893	230.66
2013	56445.3	1997.5	58442.8	23.99-
2014	22951.4	1559.6	24511	58.05-
2015	13853.2	1143.7	14996.9	38.81-
2016	8676	726	9402	37.30-
2017	24910.7	1311	26221.7	178.89

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على - مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة. يلاحظ من الجدول أن معدل الصادرات النفطية كان بمعدلات مرتفعة متباينة حيث وصلت قمتها سنة 1990 إلى (3034.5) تم انخفضت سنة 1994 تم رجعت للزيادة سنة 2008 وذلك يرجع للسياسة التنموية التي اتبعتها الدولة وتشجيعها للاستثمار الخاص والأجنبي وكذلك ارتفاع أسعار النفط حيث شهدت الصادرات النفطية وغير النفطية أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً ولكنه لا يقارن بالارتفاع الذي حصل سنة 1992.

تم بدأت معدلات الصادرات بشكل عام تنخفض بشكل سيئ مقارنة 2013 بقيمة (58442.8) وقابلتها ارتفاعات بقيمة الصادرات النفطية والغير النفطية. أما معدل نمو الصادرات فوصل إلى دروته سنة 2012 بسبب ارتفاع أسعار النفط.

جدول (3): نسبة مساهمة الإنفاق العام في الصادرات النفطية الليبية خلال الفترة (1990 -2017).

السنة	الإنفاق العام	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	اجمالي الصادرات
1990	24.32	3034.5	180	3214.5
1991	28.38	2794.2	125.5	2919.7
1992	27.05	2634.8	255.5	2890.3
1993	26.55	2327.9	291	2618.9
1994	26.68	2289	392.9	2681.9
1995	22.24	2681.3	422.2	3103.5
1996	25.74	3278.6	200.2	3478.8
1997	25.63	3479.7	297.8	3777.5
1998	23.17	2275.7	173.4	24449.1
1999	23.45	3128.8	218.3	3347.1
2000	26.52	5930	230	6160
2001	27.92	6464	256	6720
2002	30.19	12937	353	13290
2003	29.80	18814	753	19567
2004	30.95	26832	1150	27982
2005	35.84	41655	1180	42835
2006	37.18	5479	1446	65125
2007	13.19	60253	1473	61726
2008	40.57	75243	1784	77027
2009	40.02	44626	1693	46319
2010	41.74	59850	1808	61658
2011	16.20	22789	465	23254
2012	36.36	75355	1538	76893
2013	17.41	56445.3	1997.3	58442.8
2014	13.23	22951.4	1559.5	24511
2015	11.88	13853.2	1143.7	14996.9
2016	31.77	8676	726	9402
2017	35.67	24910.7	1311	26221.7

نلاحظ من الجدول أن نسبة مساهمة الإنفاق العام في إجمالي الصادرات تعتبر مشجعة لكنها لا تعكس الأثر المرجو للإنفاق على الصادرات مع وجود معدلات كبيرة للإنفاق العام الإنفاقي والاستهلاكي حيث وصلت نسبة مساهمة الإنفاق في الصادرات الليبية إلى المستوى المرتفع سنة 1993 بمعدل 1.01 ووصلت إلى أقل مستوى لها سنة 2007 لسوء التوجهات التنموية في البلاد.

توصيف النموذج القياسي للبحث:

تم تقدير العلاقة بين متغيرات البحث وفقا لمنهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) من أجل بيان تأثير الانفاق العام على اجمالي الصادرات سيتم وفقا لمخرجات البرنامج القياسي (Eviews).

المتغيرات المستخدمة:

G-S: الانفاق الحكومي كمتغير مستقل.

Y: اجمالي الصادرات كمتغير تابع.

أولا: نتائج اختبارات جذر الوحدة:

يوضح الجدول (4) نتائج اختبارات استقرارية السلسلة الزمنية باستخدام اختبارات (Dickey Fuller) للتحقق من سكون السلسلة الزمنية في المستوى والفرق الأول بوجود حد ثابت ويلاحظ من الجدول أن Y غير ساكنة في المستوى وساكنة عند أخذ الفرق الأول حيث بلغت قيمة احصائية t 5.16 أكبر من القيم الجدولية لـ t عند جميع مستويات المعنوية.

الجدول (4):

نتائج اختبار استقرارية Y باستخدام Augmented Dickey-Fuller

At Level			
t-Statistic			Prob.*
-1.205270			0.6571
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

D(Y)			
t-Statistic			Prob.*
-5.162128			0.0003
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير النتائج الموضحة في الجدول (5) أن السلسلة G-S مستقرة في المستوى عند جميع مستويات المعنوية.

جدول (5): نتائج اختبار استقرارية G-S باستخدام Augmented Dickey-Fuller

At level			
t-Statistic			Prob.*
-3.089175			0.0394
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

ثانيا: تقدير معادلة النموذج:

يوضح الجدول رقم (6) نتائج التقدير الأولى لنموذج ARDL

جدول (6): نتائج تقدير ARDL(1 ,4)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0012	4.001975	0.176011	0.704392	Y(-1)
0.8182	0.233928	0.203311	0.047560	Y(-2)
0.5567	-0.601128	0.178844	-0.107508	Y(-3)
0.0198	-2.607503	0.160152	-0.417597	Y(-4)
0.0036	3.450424	0.008345	0.028793	S_G
0.0450	2.186511	0.012564	0.027471	S_G(-1)
0.0006	4.338287	0.360289	1.563038	D_2012
0.0004	4.478761	0.939202	4.206464	C
0.0015	3.885203	0.025514	0.099127	@TREND
9.685698	Mean dependent var	0.966181		R-squared
1.197433	S.D. dependent var	0.948145		Adjusted R-squared
0.518934	Akaike info criterion	0.272676		S.E. of regression
0.960704	Schwarz criterion	1.115286		Sum squared resid
0.636136	Hannan-Quinn criterion	2.772793		Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد بلغت R^2=0.97، وذلك يوضح أن النموذج يفسر 97% من التغيرات الحاصلة في قيمة اجمالي الصادرات، أيضا تشير النتائج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع الصادرات والمتغيرات المفسرة ليست زائفة حسب قيمة (Prob. F-statistic) عند جميع مستويات المعنوية.

ثالثا: اختبار الحدود:

لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، تم استخدام اختبار الحدود، وقد كانت نتائج اختبار الحدود حسب احصائية F كما هو موضح بالجدول رقم (7).

الجدول (7): اختبار الحدود حسب احصائية F

Test Statistic	Value	Sign.F	I(0)	I(1)
f-statistic	16.55	10%	5.95	6.68
K	1	5%	7.21	8.055
		1%	10.365	11.295

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

نلاحظ من الجدول (7) أن قيمة F البالغة 16.55 وهي أكبر من الحد الأعلى I(1) عند جميع مستويات المعنوية، بناء على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، الدال على وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات وحجم الانفاق الحكومي.

الجدول (8): اختبار الحدود حسب احصائية T

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.019616	10%	-3.13	-3.4
K	1	5%	-3.41	-3.69
		2.5%	-3.65	-3.96
		1%	-3.96	-4.26

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

من الجدول (8) يلاحظ وجود علاقة تكامل مشترك منطقية حيث كانت القيمة المطلقة لاحصائية t 5.01 أكبر من الحد الأعلى I(1) عند جميع مستويات المعنوية.

رابعا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

الجدول (9): نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.206464	0.679568	6.189908	0.0000
@TREND	0.099127	0.020979	4.725164	0.0003
D(Y(-1))	0.477544	0.149889	3.185984	0.0061
D(Y(-2))	0.525105	0.153103	3.429749	0.0037
D(Y(-3))	0.417597	0.143422	2.911661	0.0107
D(S_G)	0.028793	0.007551	3.813139	0.0017
D_2012	1.563038	0.342503	4.563571	0.0004
CointEq(-1)*	-0.773152	0.130115	-5.942071	0.0000
R-squared	0.817870	Mean dependent var		0.095053
Adjusted R-squared	0.738189	S.D. dependent var		0.515987
Prob(F-statistic)	0.000069			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

من الجدول السابق يلاحظ أن جميع معلمات الأجل القصير معنوية عند مستوى 5%، وقيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية وسالبة، إذ تعكس قيمة المعلمة أن 77.3% من معدل التغير في الانفاق الحكومي الناتج عن اختلال الصادرات في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية حتى يصل إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يتطلب سنة وثلاثة أشهر.

خامسا: الاختبارات التشخيصية:

1- اختبار التوزيع الطبيعي:

يلاحظ من الشكل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت القيمة الاحتمالية لاحصائية (Jarque-Bera) prob=0.07>0.05 .

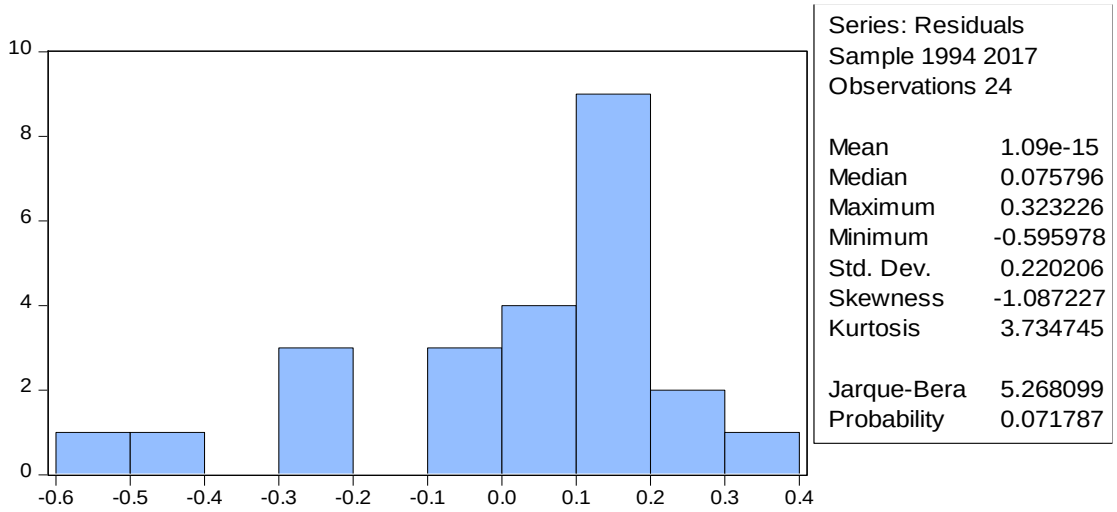

الشكل (1): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

2- اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي باستعمال **(LM Test)**:

جدول (10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey

F-statistic	0.733524	Prob. F (2,13)	0.4991
Obs*R-squared	2.433748	Prob. Chi-Square (2)	0.2962

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير القيمة الاحتمالية 0.49= (2,13)prob.F وهي قيمة أكبر من 5% فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل، أي عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، فالبواقي مستقلة عن بعضها البعض.

3- اختبار تجانس تباين البواقي: **Test Breusch-Pagan-Godfrey**

جدول (11): نتائج اختبار تجانس تباين البواقي

F-statistic	0.208600	Prob. F(8,15)	0.9844
Obs*R-squared	2.402763	Prob. Chi-Square (8)	0.9661
Scaled explained SS	1.283388	Prob. Chi-Square (8)	0.9957

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

من الجدول السابق يتضح أن القيمة الاحتمالية 0.98 =Prob. F(8,15) وهي أكبر من 5% ، وعليه يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، وهذا يعكس ثبات تجانس البواقي.

4- اختبار استقرار النموذج:

يلاحظ من الشكل (2) أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ مستقرة هيكليا حيث وقع الشكل البياني لقيم المجموع البواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وهذا يدل على أن هناك استقرار في النموذج المقدر بين نتائج الأجل القصير ونتائج الأجل الطويل وبالتالي لا يوجد تغير هيكلي في بيانات النموذج المقدر خلال فترة الدراسة.

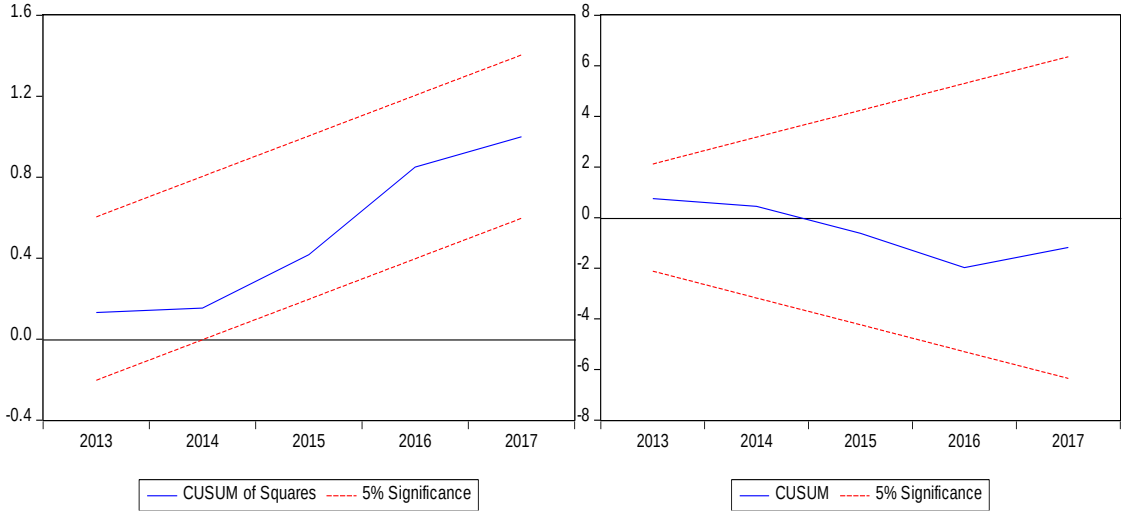

الشكل (2): اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي

من خلال الاختبارات التشخيصية السابقة نجد أن بواقي النموذج المقدر تتصف بثبات التباين ومستقلة عن بعضها البعض وتتبع التوزيع الطبيعي، ويعكس ذلك أن النموذج صالح للتفسير ويمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين الانفاق الحكومي والصادرات.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

1- أظهرت نتائج اختبارات جدر الوحدة Augmented Dickey-Fuller أن السلسة الزمنية للانفاق الحكومي G-S غير مستقر في المستوى ومستقر عند أخذ الفرق الأول له أي متكاملة من الدرجة I(1)، بينما تبين أن السلسة الزمنية للصادرات الليبية Y مستقرة في المستوى أي متكاملة من الدرجة I(0).

2- أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ 0.778 وهي تعكس أن 77.3% من معدل التغير في الانفاق الحكومي الناتج عن اختلال الصادرات في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية حتى يصل إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يتطلب سنة وثلاثة أشهر.

3- تبين من خلال نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر معنوية النموذج وخلوه من معظم المشاكل القياسية.

4- هناك معدلات نمو مرتفعة للإنفاق العام تفاوتت بين سنوات الدراسة ووصلت لأوجها سنة 2008.

5- شهدت الصادرات النفطية معدلات مرتفعة وكذلك الصادرات الغير نفطية ولكن بنسبة أقل من الصادرات النفطية.

6- نسبة مساهمة الإنفاق العام في الصادرات النفطية متفاوتة أيضاً وموجبة، كما أن نسبة مساهمة الإنفاق في الصادرات الغير نفطية جيدة لكنها لا ترقى إلى حجم الإنفاق الموجه.

ثانيا: التوصيات:

1. ترشيد الإنفاق الحكومي بما يتلائم مع احتياجات الدولة.
2. توجيه تدفقات الإنفاق العام نحو القطاعات الغير نفطية.
3. توجيه تدفقات الإنفاق العام لتحسين وضع البنى التحتية للتهيئة التنموية المرجوة.
4. القيام بدراسات جدوى للمشاريع التنموية ذات المخرجات الاقتصادية قبل توجيه الإنفاق التنموي نحوها.

المصادر والمراجع:

1- البنك المركزي الليبي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

2- بيانات الأمم المتحدة المتاحة على شبكة www.un.org

3- حسيبة مداني، أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014 *مجاميع المعرفة*.2017, 3.1: 11-21.

4- خالد عبدالحميد، حسانين عبدالحميد، دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الاستثمار في مصر، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد44، سنة 2018.

5- سهام يوسف علي، الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية، مجلة جامعة سبها، المجلد السابع، العدد الثاني، سنة 2008.

6- شرف الدين جمعة جبريل محمد، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الليبي، دراسة تطبيقية باستخدام الكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1970–2012) رسالة ماجستير جامعة بنغازي، سنة 2017.

7- سالم بشير ذهب، صالح درز، العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية .*مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية* مج. ع. 13. 2019

8- علي مكيد، عماد معوش، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد 6، سنة 2007.
9- فاطمة بن وليد، شريفة الشريف، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1970– 2016)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2019
10- وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التير، جامعة الجزائر. 2004.